مجلة الدراسات التجارية والادارية

https://msca.journals.ekb.eg/

تحولات السياسة الخارجية الصينية : من الدبلوماسية التقليدية إلى استراتيجيات الصعود السلمي

محمود زكى صقر

باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية – كلية الدراسات و البحوث الآسيوية – جامعة الزقازيق

تاريخ النشر الالكتروني: يوليو-2025

للتأصيل المرجعي: صقر ، محمود زكى . تحولات السياسة الخارجية الصينية : من الدبلوماسية التقليدية إلى استراتيجيات الصعود السلمي

، مجلة الواسات التجارية والادارية ، المجلد 6 (2)،

المعرف الرقمي: 10.21608/msca.2025.427072

للتواصل مع المؤلف: **Mahmoudzaki5152@gmail.com**

تحولات السياسة الخارجية الصينية : من الدبلوماسية التقليدية إلى استراتيجيات الصعود السلمي

محمود زكى صقر

باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية – كلية الدراسات و البحوث الآسيوية – جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

لطالما شهدت العلاقات الدولية تغييرا جذريا في طبيعة النظام الدولي، فبعد انهيار نظام الثنائية القطبية مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة، ظهرت ملامح نظام دولي جديد عرف بالأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة ومهيمنة تسيطر على النظامين السياسي والاقتصادي العالميين.

و يشهد النظام العالمي اليوم صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تُعدّ من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية لما تمتلكه من مقومات بشرية، جغرافية، تاريخية، اقتصادية، سياسية وعسكرية تجعلها قوة لا يُستهان بها في النظام الدولي، كذلك تأثيرها على ميزان القوى العالمي، خاصة أنها تسعى لإقامة نظام متعدد الأقطاب على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والذي يتضح جليا من خلال نشوء تكتلات وتحالفات بين الدول الكبرى.

صعود الصين اليوم له دلالات استراتيجية أساسية، حيث أنها تتمتع بخصوصية ثقافية وسياسية، وتحوي أكبر تجمع بشري في العالم، وهي صاحبة أقدم حضارة مستمرة حتى الآن، وتمتلك مساحة شاسعة وموقعًا استراتيجيًا مؤثرًا. فهي تختلف في صعودها عن مختلف القوى الصاعدة الأخرى كألمانيا واليابان في النصف الأول من القرن الماضي، كما أنها تمثل تحديًا للقوى الغربية وما تمتلكه من قوة وقيم، مما جعلها موضع جدل سياسي واقتصادي وأكاديمي من قبل العديد من المفكرين والباحثين.

وتعود أهمية الصين كقوة صاعدة إلى تزايد أهمية المتغير الاقتصادي كمعيار رئيسي لديناميات وتوازنات التفاعلات الدولية، وبروز الأهمية الجيو–اقتصادية في العلاقات الدولية. فقد أولت الصين الاقتصاد اهتمامًا خاصًا، وقد استطاعت تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية بسرعة مذهلة، وهي تحتل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، كما وأنّها استطاعت أن تلفت أنظار العالم بسبب نموها وازدهارها على جميع الأصعدة فضلًا عن حضورها السياسي والدبلوماسي على النطاق الإقليمي والدولي، فضلا عن أنها موضع جذب للعديد من المستثمرين والقادة السياسيين والرموز الثقافية. كما أنها على الصعيد العسكري، قامت بتطوير جيشها وتحديثه بكفاءة عالية بريًا وبحريًا وجويًا من حيث تطوير البرامج العسكرية والصاروخية والدفاعية والنووية والهجومية.

وبالرغم من وجود العديد من الفرص المتاحة أمامها، إلا أنها أمام تحديات كبيرة إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وأهمها مسألة الهيمنة الأمريكية في ظل التنافس على الهيمنة العالمية وما يشكله الصعود الصيني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من تحدٍ ومنافسة استراتيجية لها وما سيرتبط به من تأثير على توازن القوى وتغيير في هيكل أو طبيعة النظام الدولي.

الكلمات الافتتاحية: الصعود السلمى، تحويلات السياسة الخارجية

Abstract:

International relations have always witnessed significant transformations in the nature of the global order. Following the collapse of the bipolar system with the end of the Cold War, a new international system emerged, characterized by unipolarity under the dominance of the United States. As the sole global superpower, the U.S. exerted considerable control over both the political and economic spheres worldwide.

Today, however, the global system is experiencing the rise of new international powers, most notably China. As a key actor on the international stage, China's extensive human, geographic, historical, economic, political, and military resources position it as a formidable force in global affairs. China's growing influence is reshaping the balance of power, particularly as it strives to establish a multipolar world order in both political and economic domains, as evidenced by the emergence of alliances and coalitions among major powers.

China's rise holds profound strategic significance, marked by its unique cultural and political identity. With the world's largest population, the longest continuous civilization, and a vast and strategically significant territory, China's ascent is distinct from that of other rising powers such as Germany and Japan in the early 20th century. Its emergence challenges Western powers, their values, and their dominance, sparking intense political, economic, and academic debate among scholars and policymakers.

The importance of China as an emerging global power lies in the growing role of economic factors as key determinants in shaping international dynamics and balances. The increasing relevance of geo-economic considerations in international relations has prompted China to prioritize its economic development. The country has achieved remarkable economic growth at an unprecedented pace, becoming the world's second-largest economy. Its rapid advancements across various domains, coupled with its prominent political and diplomatic presence at both regional and global levels, have drawn global attention and engagement. China is now a magnet for investors, political leaders, and cultural figures worldwide.

On the military front, China has made significant strides in modernizing its armed forces. This includes advancements in its land, naval, and air capabilities, as well as the development of sophisticated missile systems, nuclear technologies, and comprehensive defense strategies.

Despite the numerous opportunities available to China, it faces considerable challenges on both domestic and international fronts. Chief among these is the enduring dominance of the United States and the strategic competition for global influence. China's rise poses a significant challenge to U.S. hegemony, impacting the balance of power and potentially altering the structure and nature of the international system.

keywords: Peaceful Rise, Foreign Policy Transformations

مقدمة

لطالما شهدت العلاقات الدولية تغييرا جذريا في طبيعة النظام الدولي، فبعد انهيار نظام الثنائية القطبية مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة، ظهرت ملامح نظام دولي جديد عرف بالأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة ومهيمنة تسيطر على النظامين السياسي والاقتصادي العالميين.

ونتيجة للتطورات والتحولات المتلاحقة والعميقة في النظام الدولي، بدءا بأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تليها التعثر الأمريكي في أفغانستان والعراق، فضلا عن الأزمة المالية العالمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على العالم حتى داخل أمريكا نفسها، ازداد النقاش حول تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي واحد مقابل صعود الصين العالمي السريع والمتسارع في نفس الوقت. وقد طرحت التساؤلات حول إذا ما كان القرن الحادي والعشرين سيصبح صينيا، كما كان القرن العشرين أمريكيا، لا سيما مع الحديث عن انتقال القوة والثروة من الغرب إلى الشرق مع اكتساب الصين المزيد من الأهمية والقوة على الصعيد العالمي[1].

و يشهد النظام العالمي صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تُعدّ من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية لما تمتلكه من مقومات بشرية، جغرافية، تاريخية، اقتصادية، سياسية وعسكرية تجعلها قوة لا يُستهان بها في النظام الدولي، كذلك تأثيرها على ميزان القوى العالمي، خاصة أنها تسعى لإقامة نظام متعدد الأقطاب على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والذي يتضح جليا من خلال نشوء تكتلات وتحالفات بين الدول الكبرى.

وتعود أهمية الصين كقوة صاعدة إلى تزايد أهمية المتغير الاقتصادي كمعيار رئيسي لديناميات وتوازنات التفاعلات الدولية، وبروز الأهمية الجيو–اقتصادية في العلاقات الدولية. وقد تحدث "بول كنيدي" في كتابه "صعود وسقوط القوى الكبرى" عن تأثير المتغير الاقتصادي ودوره في تراجع قوى وصعود قوى أخرى وأهمية القوة الاقتصادية كمقوم أساسي لقوة الدولة وحافزًا لتنمية وتطوير باقي عناصر القوة، ومعيارًا أساسيًا من معايير قياس قوتها الراهنة والمستقبلية.

وبالرغم من وجود العديد من الفرص المتاحة أمامها، إلا أنها أمام تحديات كبيرة إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وأهمها مسألة الهيمنة الأمريكية في ظل التنافس على الهيمنة العالمية وما يشكله الصعود الصيني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من تحدٍّ ومنافسة استراتيجية لها وما سيرتبط به من تأثير على توازن القوى وتغيير في هيكل أو طبيعة النظام الدولي.

[1] عزيزة طارق، **"استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4شباط 2014، قطر، ص2.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في طبيعة المكانة الدولية التي يمكن أن تشغلها الصين و كيف تؤثر السياسة الخارجية و العلاقات الدولية التي تديرها الصين على تلك المكانة، و يتم ذلك من خلال التعرض للمشكلات التي يمكن أن تواجهها الصين، سواء على صعيد قدراتها الذاتية سواء العسكرية، الاقتصادية، السياسية، و الثقافية، أو على صعيد القوى المنافسة و المتحدية لها و التي يمكن أن تعيق جهود الصين في بناء مكانة لها على الصعيد العالمي.

و بذلك تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي و هو :

كيف أسهمت تحولات السياسة الخارجية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى على الساحة الدولية؟

و يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التي ستجيب عنها الدراسة فيما يلي:

- ما هي العوامل السياسية التي أثرت على تطور السياسة الخارجية الصينية عبر العقود الماضية؟
- كيف أثرت التحولات في صناعة القرار السياسي على توجهات السياسة الخارجية الصينية؟
- ما هو دور الدبلوماسية الأمنية ومبدأ الصعود السلمي في تعزيز مكانة الصين الدولية؟
- كيف تستفيد الصين من المنظمات الدولية والإقليمية لدعم نفوذها الخارجي؟
- ما هو تأثير مبادرة الحزام والطريق على إعادة تشكيل العلاقات الدولية للصين؟
- كيف تمثل السياسة الخارجية الصينية مزيجًا بين المبادئ التقليدية والاستراتيجيات الحديثة لتحقيق القوة العظمى؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور السياسة الخارجية الصينية واستراتيجياتها الحديثة لفهم الكيفية التي ساهمت بها هذه التحولات في تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى على الساحة الدولية، مع التركيز على دور العوامل السياسية، التحولات في صناعة القرار، الدبلوماسية الأمنية، المنظمات الدولية، ومبادرة الحزام والطريق في تحقيق هذا الهدف.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج مختلفة هي: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

- **المنهج التاريخي** :لرصد أهمية الحضارة الصينية وتتبع مسار تطورها عبر الزمن، مع التركيز على أبرز المحطات في نظامها السياسي والاقتصادي، إلى جانب استعراض مسار علاقاتها مع الدول المجاورة والدول الغربية.
- **المنهج الوصفي** :لتحليل طبيعة العلاقة بين الصين وبقية القوى الكبرى، و المنظمات و المؤسسات الدولية.
- **المنهج التحليلي** :لعرض جميع عناصر القوة الصينية و الاساليب السياسية و الاستراتيجية وتحليل تأثير هذه العناصر و الأساليب على طبيعة النظام العالمي. كما يتم تحليل علاقات الصين الإقليمية والدولية وتقديم رؤية مستقبلية لطبيعة النظام العالمي في ظل صعود الصين. كما يتم تقييم التحديات والفرص التي تواجهها الصين وكيفية تعاملها معها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

و لتحليل تحولات السياسة الخارجية الصينية و كيفية انتقالها من الدبلوماسية التقليدية إلى استراتيجيات الصعود السلمي، سوف يتم دراسة ما يلي:

أولا : التحولات في صناعة السياسة الخارجية الصينية.

ثانياً : الدبلوماسية الأمنية الجديدة و تحول الصين لقوى عظمى.

ثالثاً : المنظمات الدولية و الإقليمية التي تسهم في تعزيز السياسة الخارجية الصينية.

رابعاً : مبادرة الحزام و الطريق.

أولاً : التحولات في صناعة السياسة الخارجية الصينية

تسعى جميع الدول إلى تحسين سياستها الخارجية، ومن بين هذه الدول الصين، لذلك تستغل الصين مكانتها وحجمها في تطبيق سياستها الخارجية مع دول العالم، و تعد السياسة الخارجية الصينية محل مخاوف و هواجس للدول الأخرى لأنها قامت بأعلى معدلات نمو في التاريخ، و هذا ما جعلها تعرف بالصعود السلمي.

في عهد ماو تسي تونغ، الذي يُعتبر الأب الروحي للصين الحديثة، تبنت الصين سياسة انعزالية وامتنعت عن إقامة علاقات مع الدول التي تتبنى أيديولوجيات مخالفة. كما ركزت على تعزيز علاقاتها بالدول النامية، معتبرة أن الدول الكبرى تستغل هذه الدول، ودعت إلى توحيد الجهود لمواجهة هذا الاستغلال. كانت عملية صنع القرار في تلك الحقبة تتمحور حول شخصية الزعيم الفرد، حيث كان هو صاحب القرار النهائي في كل شؤون الدولة[2].

مع تولي دينغ شياو بينغ الحكم، الأب الروحي للقيادات الجديدة، تغيّرت السياسة الصينية نحو الانفتاح على المجتمع الدولي. تبنت الصين اقتصاد السوق وفتحت أبوابها للاستثمارات والتجارة العالمية، واستفادت من التكنولوجيا الحديثة. ركزت السياسة الخارجية على تحقيق مكاسب اقتصادية مع تجنب التورط في القضايا السياسية العالمية، وأصبحت عملية اتخاذ القرار جماعية مع اعتماد نهج براغماتي بعيد عن الأيديولوجيات الجامدة للشيوعية[3].

واصل كل من جيانغ زيمين وهو جينتاو هذه العقيدة، حيث أصبحت القرارات السياسية الخارجية تعتمد على المؤسسات واللامركزية بدلاً من الارتكاز على السلطة الفردية للزعيم. في إطار سياسة الإصلاح والانفتاح، تخلت الصين عن شعارات مواجهة الإمبريالية والعداء للصهيونية والرجعية، وسعت لبناء علاقات ودية مع جميع الدول، بما في ذلك الغرب، للحد من سياسة الاحتواء العسكري التي تنتهجها الولايات المتحدة[4].

كل ذلك يُبرز مظاهر القوة الناعمة التي اعتمدتها الصين في سياستها الخارجية. وقد عرّف المفكر الأمريكي جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة على تحقيق مصالحها أو جني المنافع دون اللجوء إلى أدوات القوة التقليدية مثل القوة العسكرية أو التهديد المباشر، بل من خلال استخدام أساليب الإقناع والجاذبية بدلاً من الإكراه والضغط لتحقيق أهدافها. ووفقًا لجوزيف ناي، تستند القوة الناعمة إلى ثلاثة عناصر رئيسية[5]:

- الثقافة.
- القيم السياسية للدولة (مثل الديمقراطية، تحقيق السلام، التعاون مع المنظمات الدولية، الدفاع عن حقوق الإنسان، ... إلخ.

[2] عدنان حميد، **"السياسة الخارجية الصينية في فترة كل من ماوتسي تونغ و دينج تشاو بنج : دراسة مقارنة"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل، السنة الثانية، العدد 4، المجلد 2، كانون الأول، 2015، ص57.

[3] لبنى طارق، **"إطار نظري و مفاهيمي السياسة الخارجية الصينية"**، منشور في السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، إشرف عيادي، ط1، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين – ألمانيا، 2018، ص84.

[4] عدنان حميد، مرجع سابق، ص70.

[5] كزم هاشم نعمة، **"القوة الناعمة الصينية و العرب"**، مجلة سياسات عربية، العدد 26، مايو 2017، ص29-30.

- السياسات الحكومية والسياسة الخارجية (مثل الحكم الرشيد، طبيعة النظام السياسي، النشاط الدولي الفعّال، مراكز البحوث، وسائل الإعلام والدعاية، العلامة الوطنية، ... إلخ.

كما أصبحت القوة الناعمة جزءًا من مفهوم الدبلوماسية العامة، التي عرّفها إدموند غولين، عميد كلية الحقوق والدبلوماسية بجامعة تافتس الأمريكية، بأنها عملية تهدف إلى إقناع شعوب الدول المستهدفة بتغيير سياسات حكوماتهم الداخلية والخارجية، بما يخلق بيئة داعمة لأهداف السياسة الخارجية والمصالح الوطنية[6]، و ذلك بالمقارنة مع الدبلوماسية العامة التقليدية، التي كانت تقتصر على البرامج الإذاعية والأقمار الصناعية وخطوط الهاتف الثابت، حيث ظهرت وسائل الإعلام الجديدة وشبكات الإنترنت لتشكل قنوات أساسية للدبلوماسية العامة الحديثة. إضافةً إلى ذلك، برزت جهات فاعلة من خارج إطار الدولة، مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط، مما أسهم في تشكيل الرأي العام العالمي.[7].

أهداف السياسة الخارجية الصينية

تنهج الصين سياسية خارجية مستقلة ومتوازنة إلى حد ما، تتلاءم مع مبدأ السلام والاستقلال وتحدد موقفها وسياساتها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطي، ولا تخضع لأية ضغوط خارجالية. وفي إطار سياسة الانفتاح والإصلاح التي تنتهجها القيادة الصينية، تعمل الصين على تكثيف مشاركتها الدولية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بهدف الخروج من عزلتها السابقة، و تتخذ السياسة الخارجية لجمهورية الصين من المبادئ الخمسة للتعايش السلمي مرتكزات لتحقيق أهداف هذه الدبلوماسية والمتمثلة أساسيا في حماية استقلال الصين وسلامة أراضيها، وتوفير بيئة دولية ملائمة لتنفيذ الإصلاح والانفتاح على الخيار وحماية السلام العالمي ودفع التنمية.

1- البحث عن أسواق جديدة

لا يمكن أن يوجد استهلاك دون إنتاج، فالاستهلاك يجعل المنتج ذا هدف. لذلك، يجب دراسة السوق مسبقًا لتحديد حجم الإنتاج ونوعه وفقًا لحاجاته. هذا ما برز خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى في أوروبا بين عامي

[6] فراس أحمد، **"الدبلوماسية العامة و القوة الناعمة الصينية"**، المجلة السياسية و الدولية، المجلد 2016، العدد 33-34، ديسمبر 2016، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ص4.

[7] المرجع نفسه، ص6

1883 و1986، حيث أدى انخفاض الأسعار وزيادة الإنتاج الصناعي وارتفاع البطالة إلى احتدام المنافسة على الأسواق، مما دفع الدول الأوروبية إلى التوسع في مستعمراتها لإيجاد أسواق جديدة[8].

تعتبر الأسواق الجديدة هدفًا رئيسيًا للسياسة الخارجية الصينية نتيجة الإنتاج الضخم، ويعد السوق الأفريقي فرصة مهمة نظرًا لقدرته الشرائية المحدودة. شهدت العلاقات التجارية الصينية–الأفريقية تطورًا ملحوظًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري أكثر من عشر مرات. ففي عام 2000، استحوذت الصين على نصف الأسواق الأفريقية، وأصبحت الشريك التجاري الثاني للقارة في عام 2010 بعد الولايات المتحدة وقبل فرنسا، بحجم تبادل بلغ 198 مليار دولار. بين عامي 1996 و2011، ارتفعت مبادلات الصين مع منطقة جنوب الصحراء من مليار دولار إلى 140 مليار دولار. وفي عامي 2013 و2014، أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 200 مليار دولار، متجاوزًا حجم التبادل بين الولايات المتحدة وأفريقيا بنحو الضعفين. ورغم جائحة كورونا، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا في عام 2020 نحو 187 مليار دولار. على صعيد الاستثمار، بلغت الاستثمارات السنوية المباشرة للصين في أفريقيا حوالي 4.2 مليار دولار في عام 2020، وشملت مجالات مثل التصنيع، الزراعة، البنية التحتية، الصحة العامة، والتنمية الخضراء[9].

2- توفير مصادر الطاقة

تحتاج الصين إلى النفط بشكل متزايد لدعم نموها الاقتصادي، الذي يتراوح بين 2% و11%، مما جعلها تعتمد بشكل كبير على النفط المستورد. منذ تسعينيات القرن العشرين، ركزت سياستها الخارجية على تنويع مصادر النفط لتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي، مما دفعها للتوسع في القارة الأفريقية. وبهدف تأمين حاجاتها الطاقية، حشدت الصين مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للسيطرة على الموارد النفطية، وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي. بين 1980 و1990، ساهمت الصين بـ15% من نمو الطلب العالمي على الطاقة، وارتفعت النسبة إلى 23% خلال العقد التالي، ثم أصبحت الصين القطب الرئيسي لنمو الطلب العالمي بين 2001 و2004 بمساهمة 52%، متفوقة على الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن ترتفع

[8] راشواي، إريك. **"الكساد الكبير والصفقة الجديدة: مقدمة قصيرة جدًا"**. ترجمة أحمد الشيمي، دار الشروق، 2014، ص8-13..

[9] جيهان عبدالسلام عباس، **"العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية، مجلة السياسة و الاقتصاد**، كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة، المجلد 16، عدد15، يوليو2022، ص167.

مساهمتها إلى 15% بحلول 2025، وأن تشكل 25% من الزيادة العالمية في توليد الكهرباء خلال العقود الثلاثة القادمة[10].

3- توسيع النفوذ

ترى الصين أنه لابد من تجميع وسائل التكامل الإقليمي والاستراتيجي متعددة الأقطاب من أجل احتواء القوة الأمريكية المهيمنة لأن الإحتواء أكثر مردودية من المواجهة الصريحة، ويتم ذلك من خلال فرض نظام أمني جديد مؤسس على التكتلات والشراكات والحوار والثقة المتبادلة بديلا عن نظام قديم موروث عن الحرب البادرة، حيث تسعى الصين إلى فرض أحقيتها في المشاركة في إدارة شؤون العالم[11].

4- خلق بيئة إقليمية خالية من التوترات

تعد إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المجاورة جزء مهم من السياسية الخارجية الصينية، حيث تمكنت من حل قضايا خلفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة وتطورت علاقات التعاون بينها وبين الدول المجاورة تطورا مزدهرا . ذلك أن بلدان آسيا هي المجال الأساسي الأول المستهدف بشعار نمو الصين السلمي إذ تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجواز مع كافة الدول المجاورة حرصا على إيجاد بيئة محيطة متناغمة و أمنية ومزدهرة لتؤدي دورا مهما في صيانة السلام وتدعيم التنمية المشتركة في المنطقة. وهذا ما يتضح من خلال تقديم المساعدات أثناء الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997 [12]، وكذلك قيامها بأكبر عملية إغاثة خارجية تجاد الدول المنكوبة أثناء الزلزال البحري في المحيط الهندي، كما ويبرز هذا الملمح في السياسية الخارجية الصينية من خلال بذل الصين لجهود الوساطة بين أطراف القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي تمخضت عنه المحادثات الثنائية والسداسية و تجنيب تصعيد الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، ناهيك عن دعم الصين للتعاون الإقليمي من خلال منظمة شانغهاي للتعاون والمنتدى الإقليمي لآسيا، ومؤتمر الحوار والتعاون الآسيوي[13].

ثانياً : الدبلوماسية الأمنية الجديدة و تحول الصين لقوى عظمى

[10] - Li Xing and Woodrow W. Clark. **Energy Concern in China's Policy-Making Calculation: From Self-reliance, Market dependence to Green Energy**. Dir Research series, Working paper N°. 143. 2010. P.4.

[11] محمد الصادق، التنافس الأميركي الصيني : نظرية انزياح القوة، مجلة المجلة، تم الاطلاع بتاريخ 2024/9/14.

[12] الشريف ريحان و الزبير لوحبال، **"الأزمة الآسيوية: الجذزر، الآليات، و الدورس المستفادة"**، مجلة رؤى اقتصادية، ديسمبر 2013، ص77-94.

[13] **منظمة شانغهاي للتعاون، ابتكار هام لنظرية العلاقات الدولية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/9/14.

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وإدراكا من الصين لأهمية ألا يتم تصنيفها كخطر صاعد ومستجد على المسرح العالمي لاسيما في خضم بحث الولايات المتحدة كقوى عظمي عن عدو جديد يستفز طاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، قامت الصين باستحداث مفهوم "الصعود السلمي" لتحدي التصورات المسبقة التي تم ترويجها عنها في تلك الفترة، ولتحديد الانعكاسات السلبية المحتملة لمثل هذا التصور على مسارها وموقعها ودورها على الساحة العالمية[14]. و بناء على ذلك سعت الصين لتعزيز شبكة علاقاتها الاقتصادية و الدبلوماسية و تحالفاتها الدولية و ف النزاعات و الخلافات سلمياً و المحافظة على علاقات جيدة مع جميع الدول الكبرى.

ظهرت خصائص جديدة جديرة بالاهتمام خلال الممارسات الدبلوماسية الأمنية الصينية وتفعيل سياسة الصعود السلمي بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، ، حيث جاءت ملبية لمقتضيات البيئة الدولية المحيطة بالصين، فمن جانب بات العالم بأسره يترقب دورا كبيرا تلعبه الصين في القضايا الدولية، خاصة مع الارتفاع الكبير لقوة الدولة الصينية مؤخرا، ومن جانب آخر، أصبح لا مفر من مواجهة الصين لضربات مضادة من العالم الخارجي في مواجهة تطورها السريع وما يصحبه من "ضغوط على النظام العالمي"، وفي مواجهة ذلك، تحتاج الصين إلى تعديل ملائم في استراتيجياتها وسياستها التي تنتهجها خلال ممارساتها الدبلوماسية، وبشئ من التفصيل نقول إن القيادة الصينية الجديدة قد تبنت خصائص جديدة في ممارساتها الدبلوماسية، ونذكر ها فيما يلي[15]:

1- المبادرة وتقديم الذات في المقام الأول

ظهر جلياً توجه المبادرة في الدبلوماسية الصينية بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، حيث أصبحت الصين تؤكد على ضرورة "تقديم الذات في المقام الأول"، بشكل أكبر من قبل، ومنذ انتهاج سياسة الاصلاح والانفتاح، ومجيء الرئيس "شي جينغ بينغ"، ونظرا لما تلعبه الدبلوماسية من دور هائل في خدمة بناء الاقتصد المحلي، ظلت الدبلوماسية الصينية في معظم الأحيان في مجرد حالة استقبال أو توجيه، أي أنها لا تحل الخلافات إلا عند ظهورها، ومن ثم كان موقفها سلبيا بعض الشيء، وأوضح مثال على ذلك هو موقف الصين من أزمة مضيق تايوان في منتصف تسعينيات القرن العشرين، إلا أن ذلك كان يعود في المقام الأول إلى ضعف الدولة الصينية آن ذاك، حيث كانت القضايا الداخلية لها الأولوية الكبرى مقارنة بالقضايا الدبلوماسية. أما الآن، مع الزيادة

[14] Yizhou Wang, **« Six Decades of China's Diplomacy: Review & Refelections »,** Economic & Political Studies, vol 1, no 1, January 2013, p123.

[15] Zhiqun Zhu, **« China's New Diplomacy: Relationle, Strategies & Significance »,** USA: Ashgate publishing company, 2010, p217.

الواضحة لقوة الدولة الصينية، وتوسع مصالحها الخارجية بشكل متزايد، وتعمق مشاركتها في الحكومة العالمية يوما بعد يوم، فقد احتلت الدبلوماسية الصينية وجها جديدا يدعو إلى المبادرة[16].

2- الشمولية والدبلوماسية العامة

تنعكس خاصية جديدة من خصائص الدبلوماسية الصينية في التوجه "متعدد الاتجاهات"، وينعكس ذلك أولا على نطاق زيارات القيادة الحالية الواسعة التي امتدت تقريبا إلى قارات العالم أجمع. فعلى سبيل المثال قام الرئيس شي بزيارة جمهورية "ترينيداد" و "توباغو الكاريبية"، وبالرغم من أن العلاقات بين الدولتين تعود إلى عام 1974، إلا أنه لم يقم أي من القادة الصينيين بزيارة لهذه الدولة لما يقارب من أربعين عاما، ومن ثم جاءت زيارة الرئيس "شي جين بينغ" لسد هذه الثغرة، كما أصبحت القضايا والمسائل التي تتطرق لها الدبلوماسية الصينية تشمل جميع التوجهات، ففي الماضي كانت الصين تهتم بتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والدول المجاورة، في حين لم تكن تحظى قضايا التعاون الإقليمي باهتمام كاف، أما الأن ومع ظهور العولمة التي أصبحت تمس جميع بقاع العالم، فقد بدأت الصين تهتم بالمشاركة في "الحكومة العالمية": و هي كيان سياسي يضع و يفسر و يطبق القانون الدولي، و طبقاً لمفهوم الحكومة العالمية، فعلى الشعوب أن تساهم أو ترضخ لتلك الحكومة، و النتيجة أن الحكومة العالمية ستضيف مستوى جديد من مستوات الإدارة فوق المستوى الوطني للحكومات. ولقد أدلى الرئيس شي بتصريحات عديدة في مختلف المناسبات حول الحكومة العالمية، مما يعكس أن الصين ستصبح مشاركا رئيسيا في الحكومة العالمية وتقدم إسهامات أكبر في مكافحة الفقر والكوارث، وتحقيق الاستقرار المالي والتجاري[17].

3- إستراتجية المتابعة والحذر

يؤمن العديد من الشخصيات في الدوائر السياسية الصينية بضرورة استمرار الصين في التمسك باستراتجية المتابعة والحذر، و تُعرف استراتيجية المتابعة والحذر الصينية بأنها نهج حذر ومتوازن تتبعه الصين في سياستها الخارجية، خاصة في المناطق الحساسة التي تمر بنزاعات إقليمية و دولية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين مصالح الصين الاقتصادية والسياسية دون الانخراط المباشر في النزاعات الإقليمية حتى لا يتم إثارة قلق القوى الكبرى، حتى إن بعض الدبلوماسيين المخضرمين يعتبرون هذه الإستراتجية بمثابة حجر الزاوية في

[16] Yizhou Wang, Op Cit, p123.

[17] **كلمة وزير الخارجية وانغ يى فى ندوة منتدي التعاون الصينى العربى حول الأوضاع الدولية و الدبلوماسية الصينية**، يناير 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/9/20.

السياسات الدبلوماسية الصينية. وقد صرح أحد الدبلوماسيين قائلا: "ينبغي على الصين تطبيق إستراتيجية المتابعة والحذر لمدة مائة عام على الأقل؛ لأن الصين لا تزال دولة ضعيفة، ولا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق حلم النهضة الصينية"[18].

و قد حظيت استراتجية المتابعة والحذر خلال السنوات الماضية بالتاييد من قبل عدد كبير من الباحثين الصينيين، في حين أنها تواجه اليوم تحديات كثيرة، لأن الولايات المتحدة طبقت مند عام 2012 استراتجية "إعادة التوازن" اتجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و هي استراتيجية هدفت إلى موازنة النفوذ المتزايد للصين في المنطقة في محاولة لكبح الصعود الصيني و منع أي دولة من الهيمنة على منطقة آسيا و المحيط الهادئ، حيث زاد التواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية داخل أراضي حلفائها لضمان استقرار وجودها داخل المنطقة، الأمر الذي أثار جدلا واسعا بين الباحثين الصينيين حول مدى جدوى استمرار تطبيق استراتجية المتابعة والحذر[19].

و لتجنب تفاقم التوترات الدولية استصدرت الصين مصطلح "الصعود السلمي" وذلك بهدف طمأنة المجتمع الدولي نحو النمو والصعود الصيني وأنها لن تؤثر بشكل سلبي على أمن وهيكل النظام العالمي، ولن تلحق الضرر بالدول والقوى الأخرى في سبيل صعودها وتحقيق مصالحها، و يعد قوام هذا المبدأ هو الاستفادة المتبادلة بين الصين والنظام العالمي حيث تستفيد الصين من السلام العالمي وتحقق النمو ومن ثم تشارك في تثبيت دعائم الاستقرار والسلام العالمي[20].

وقد كانت الاستراتيجية الصينية موجهة بالأساس إلى الإقليم الآسيوي وكذلك القوى الكبرى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً لأهميتهم في مجال النمو الصيني والأمن الإقليمي، ومن ثم فإنها تقوم بإرساء الطمانينة لديهم تجاه النمو الاقتصادي الصيني والتفوق العسكري بنوعيه التقليدي وغير التقليدي، وأنه موجه بالأساس إلى تحقيق نوع من الحماية والردع ضد القوى المعادية التي تستهدف الأمن القومي الصيني، وأن هذا سينعكس بالإيجاب على الإقليم والعالم على حد سواء[21].

ثالثاً: المنظمات الدولية و الإقليمية التي تسهم في تعزيز السياسة الخارجية الصينية

[18] فيصل محمود خليفة، **"قراءة في الاستراتيجية الصينية خلال عقدين"**، ترينذز للبحوث و الاستشارات، اكتوبر 2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/9/20.

[19] المرجع نفسه، ص100.

[20] Kai He, Feng Liu, **China's Peaceful Rise: From Narrative to Practice**, Oxford Academic, https://doi.org/10.1093/oxfordhb, 8 October 2020, P 450. Viewed 12/6/2024.

1 حكمات عبدالرحمن، **الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية**، العدد ،14 مايو ،2015 ص 66.

نظراً لكون الصين تسعى لتغيير البنية الهيكلية للنظام العالمي بخلق عالم متعدد الأقطاب عوضاً عن نظام القطب الواحد، فلابد لها أن تراعي الانضمام للمنظات الدولية و المؤسسات المالية و التجارية التي تتشارك فيها الدول الكبرى، لكون النظام العالمي لا يقتصر على الدول و العلاقات فيما بينها فقط، و إنما يمتد ليشمل المنظمات و المؤسسات الدولية و حتى الشركات متعددة الجنسيات، و لكون تلك التكتلات لها دور مؤثر في التأثير على قرارات الدول و خصوصاً الدول النامية التي لا تتمتع بسلطة تنافس بها سطوة الدول الكبرى، بالإضافة لوجود عامل آخر ميز الصين و هو قيامها بالمشاركة في إنشاء تكتلات إقليمية و دولية و وضع أهداف لها و تطبيقها على أرض الواقع بخطوات واضحة و متصاعدة دون أن تنتظر مساعدات من الدول الكبرى، مما يعطي الصين قيمة بحد ذاتها كدولة لها تأثير إقليمي و عالمي، و عليه تسعى بقية الدول إلى كسب ود الصين و الاحتراز من صعودها بنفس الوقت.

توجد العديد من التكتلات الاقليمية و الدولية التي انضمت إليها الصين بهدف تعزيز مكانتها في البنية العالمية عبر التأكيد على قدراتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية التي بإمكانها المشاركة بها بشكل مؤثر داخل المجتمعات الاقليمية و الدولية، و من تلك التكتلات ما يلي :

1- منظمة الأمم المتحدة (U.N)

الصين هي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وواحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. تتمتع بحق النقض (الفيتو)، كما لها دور كبير في أجندة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بالإضافة إلى العضوية الدائمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كذلك هي عضو فاعل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر نزع السلاح، فهي تعمل على إدارة القضايا الدولية وإثبات قوتها كقوة عليا، بشكل لا يسمح بهيمنة الولايات المتحدة على قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها. ومن القضايا التي كان للصين فيها دور ريادي في الأمم المتحدة نذكر منها: نزع فتيل أزمة كوريا الشمالية النووية، العمل على عدم حصول تايوان على مقعد في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنع استقلالها، الاعتراض على حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن. كذلك عارضت الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وفيما يخص ليبيا، تبذل الصين جهودًا حثيثة لمكافحة الإرهاب، فضلًا عن العمل على تخفيف العقوبات الأمريكية على كل من إيران وكوريا الشمالية[22].

[22] منتصر الرفاعي، مرجع سابق، ص157-158.

كما يظهر إلحاح الصين على تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة، بحيث تركز على ثلاث مسائل أساسية. تتمثل الأولى في ضرورة حماية سيادة الدول باعتبارها المبدأ الأساسي للنظام الدولي. أما الثانية فتتعلق بالإستراتيجية الصينية للتحول إلى التعددية القطبية، في حين أن الثالثة تشدد الصين فيها على ضرورة أن تحقق كل دولة مصالحها الداخلية من دون أي تدخل خارجي، طبقًا للقوانين الدولية المنصوص عليها في الأمم المتحدة. فضلًا عن دعواتها المتكررة للحفاظ على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتفعيل دور هذه المنظمة في حل القضايا الدولية[23].

2- مجموعة العشرين (G20)

تأسست في عام 1999 بمبادرة من "مجموعة السبع"، وذلك كرد فعل على الأزمات المالية التي حدثت في نهاية تسعينيات القرن الماضي، خاصة الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا، وأزمة المكسيك، في محاولة لضم الاقتصادات الناشئة بجوار الدول الغنية، و تشمل المجموعة الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من 20 دولة والاتحاد الأوروبيي، و تأسست بهدف مُناقشة السياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، و مناقشة الاتفاقيات التجارية الحرة، وهي تضم ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، وروسيا، اليابان، المملكة المتحدة، بالإضافة إلى 11 دولة ناشئة (جنوب إفريقيا، والسعودية، والأرجنتين، واستراليا والبرازيل، والصين وكوريا الجنوبية، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا)، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي[24].

تهدف الصين من تكتل مجموعة العشرين إلى:

- **تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية** :تسعى الصين إلى تعزيز الإصلاحات في الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك من خلال دعم التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية وتعزيز هيكل النظام المالي العالمي لإعطاء الدول النامية تمثيلاً أكبر وصوتًا أقوى بما يساعد على موازنة القوى العالمية. و هذا ما أكد عليه وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في 25 من سبتمبر 2024 خلال اجتماع وزراء خارجية

[23] توفيق حكيمي، **"مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني"**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص233-234.

[24] د.وئام السيد عثمان، **الصراع على قيادة النظام الدولي : الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا، رؤية مستقبلية.** مجلة السياسة الدولية، العدد 222، اكتوبر 2020، ص 36.

مجموعة العشرين الذي عقد على هامش الدورة التاسعة و السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك[25].

- **الاستقرار الاقتصادي** :تدعم الصين الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز التجارة الحرة والمفتوحة، ودعم النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتمحور حول منظمة التجارة العالمية (WTO) ، والحفاظ على سلاسل التوريد العالمية مفتوحة ومستقرة[26].
- **الدبلوماسية متعددة الأطراف** :تسعى الصين إلى تعزيز نظام عالمي متعدد الأطراف يقلل من الهيمنة الأحادية، وذلك من خلال دعم المنظمات الدولية وتعزيز التعاون مع الدول النامية لتحقيق توازن أكبر في القوى العالمية. و في أثناء انعقاد مجموعة العشرين 14 نوفمبر 2022 التقى كل من الرئيس "شي" و رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "بايدن"، و كانت التوقعات بشأن حدوث تغييرات كبيرة في العلاقات بينهم وكشفت ملخصات الاجتماعات التي أصدرها الجانبان بعد ذلك عن انقسامات مستمرة حول قضايا رئيسية مثل تايوان وحقوق الإنسان والتكنولوجيا والتجارة، إلا أن الصين راعت التأكيد على ضرورة عدم حدوث سوء فهم و الحفاظ على لغة حوار و تفاهم متبادلة، و هذا ما أكد عليه "بايدن" بالقول بأنه "ليس هناك داع من بدء حرب باردة مع الصين"، حيث اعتزم الطرفان على التمسك بالدبلوماسية المتبادلة في حل القضايا و النزاعات الدولية.[27]

3- القمة الأوروبية الآسيوية ASEM

تعد القمة الأوروبية الآسيوية (ASEM) منصة فريدة غير رسمية للحوار والتعاون بين آسيا وأوروبا حول التحديات الكبرى في عالم يتغير بسرعة، مثل الاتصالات، والتجارة والاستثمار، وتغير المناخ، وكذلك التحديات الأمنية الواسعة مثل مكافحة الإرهاب، والهجرة، والأمن البحري والقضايا الإلكترونية، و تم إنشاء القمة الأوروبية الآسيوية في عام 1996[28].

تضم القمة الأوروبية الآسيوية 53 شريكًا من جميع أنحاء أوروبا وآسيا، وتعتبر القمة الأوروبية الآسيوية هي المنصة متعددة الأطراف الرئيسية التي تربط أوروبا وآسيا بوزن عالمي كبير، و يمثل شركاء القمة الأوروبية

[25] Chinese FM urges G20 to advance, improve global governance with partnership spirit - World - Chinadaily.com.cn, Viewed 28/9/2024.

[26] تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية(albankaldawli.org) ،تم الاطلاع بتاريخ 2024/1/4.

[27] November 14, 2022 Biden, Xi meet during G20 summit | CNN, Viewed 10/1/2024.

[28] https://www.eeas.europa.eu/eeas/asia-europe-meeting-asem_en, Viewed.2024/7/17.

الآسيوية حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و60% من السكان العالميين، و75% من السياحة العالمية و68% من التجارة العالمية[29]، و تعمل القمة الأوروبية الآسيوية من خلال اجتماعات وأنشطة تنظم على مستويات مختلفة بين رؤساء الدول أو الحكومات الـ51، ورئيس المجلس الأوروبي، ورئيسة المفوضية الأوروبية، وأمين عام رابطة الدول الجنوب شرق الآسيوية[30].

تلعب الصين دورًا مهمًا في تعزيز التعاون بين آسيا وأوروبا، وتتماشى أهدافها تجاه ASEM مع أهدافها الخارجية من السلام والتنمية، وعلى مدار أكثر من 20 عامًا من تواجد الصين داخل ASEM، لعبت الصين دور المساهم النشط للتعاون. بشكل عام، تتماشى الأهداف الصينية تجاه ASEM مع ما تم ذكره في "بيان الرئاسة" الذي تم اعتماده في قمة ASEM الأولى في عام 1996، وهو الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيزه، وخلق الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصوّر المستقبل بشكل مشترك. ولم تذكر الحكومة الصينية أهدافها بوضوح فيما يتعلق بـ ASEM، وتختلف أهدافها المحددة وفقًا للمواقف الدولية والمحلية المختلفة والأولويات السياسية في أوقات مختلفة[31].

وفي قمة القمة الأولى، عبر رئيس الوزراء الصيني آنذاك مباشرة عن آمال الصين بالقول: "تقوية الاتصالات المباشرة بين السياسيين على قارتي آسيا وأوروبا سيساعد في تعزيز إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد سلمي ومستقر وعادل ومعقول."، ومنذ ذلك الحين، تم التأكيد مرارًا وتكرارًا من قبل الحكومة الصينية على مختلف المستويات فيما تم تناوله خلال هذا الاجتماع. وفي السنوات الأخيرة، مع تحدي النظام الدولي متعدد الأطراف، وضعت الصين آمالها على ASEM للعب دور في الدفاع عنه، حيث أنه وفي ظل السياق العالمي المليء بالشكوك، تؤمن الحكومة الصينية إيمانًا راسخًا بأن الوقت قد حان لأوروبا وآسيا لتلعب دور مرساة الاستقرار، ففي خلال القمة التي عقدت عام 2020، صرح رئيس الوزراء الصيني لي كتشيانغ علنًا: "في ظل التحديات المشتركة التي تواجه المجتمع الدولي، يجب أن نسعى جاهدين للبحث عن حلول متعددة الأطراف والالتزام بالاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها، و كمناصرين ومستفيدين من التعددية، يجب على البلدان الآسيوية والأوروبية أيضًا أن يصبحوا مدافعين وقادة للتعددية "[32].

[29] https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2021/11/25-26/Viewed 2024/7/17.

[30] https://en.wikipedia.org/wiki/Asia%E2%80%93Europe_Meeting.Viewed 2024/7/17.

[31] Dr. Jin Ling , **China and ASEM: Objectives, Perceptions, Roles and Expectation, THE ASIA-EUROPE MEETING 2020 (ASEM),**P56. Viewed 27/9/2024.

[32] "Premier Li Peng's speech at the first Asia-Europe Meeting", https://www.fmprc.gov.cn/web/gjhdq_676201/gjhdqzz_681964/lhg_682206/zyjh_682240/t1281126.shtml, Viewed 27/9/2024.

4- منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي APPEC

هو منظمة غير حكومية إقليمية تأسست عام 1989، و تضم 21 دولة عضوا على حافة المحيط الهادي، و هي: أستراليا، بروناي، كندا، التشيلي، الصين، هونغ كونغ، أندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بابوانيو غينيا، البيرو، الفليبين، روسيا، سنغافورة، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، . لتمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادئ و إعطاء توصيات مبنية على أبحاث لتحسين بيئة الأعمال و الاستثمار في المنطقة[33].

دعى الرئيس الصيني "شي" في كلمته أمام الاجتماع الثلاثين لقادة الاقتصاد في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في مركز موسكوني في نوفمبر 2023 أعضاء المنتدى إلى التمسك بالابتكار والانفتاح والتنمية الشاملة لتعزيز التعاون الإقليمي، وأكد شي على أهمية الالتزام بمهمة تأسيس المنتدى والاستجابة للتحديات العالمية بشكل مسؤول، مشيرًا إلى دور المنتدى في تحقيق "معجزة آسيا والمحيط الهادئ" من خلال تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، وأشار شي إلى ضرورة تعزيز التنمية المدفوعة بالابتكار من خلال متابعة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتعزيز التعاون في هذا المجال، وخلق بيئة مفتوحة وعادلة للتقدم التكنولوجي. كما شدد على أهمية تسريع التحول الرقمي ودعم تطبيق التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لخلق زخم جديد للنمو في المنطقة. وأكد الرئيس الصيني على أهمية الانفتاح في التنمية، داعيًا إلى تعزيز التجارة والاستثمار الحر والمفتوح ودعم النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتمحور حول منظمة التجارة العالمية[34].

تسعى الصين إلى بناء عالم متعدد الأقطاب من خلال عدة استراتيجيات تتجلى في خطاب الرئيس شي جين بينغ أمام منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) هذه الاستراتيجيات تشمل[35]:

- **تعزيز التعاون التكنولوجي والابتكار** :من خلال تعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، تسعى الصين إلى تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية وتعزيز قدراتها الذاتية، مما يساهم في خلق توازن قوى عالمي جديد.

[33] **التعاون الاقتصادي لآسيا والهادي - المعرفة(marefa.org) .** تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/7/17.

[34]. **Xi puts forward proposals on APEC cooperation in next 'golden 30 years' - Chinadaily.com.cn**, Viewed 28/9/2024.

[35] **China's evolving approach to multipolar world order in 2024 | Lowy Institute**, Viewed 28/9/2024.

- **الانفتاح الاقتصادي** :بدعم التجارة والاستثمار الحر والمفتوح، تسعى الصين إلى تعزيز دورها في الاقتصاد العالمي وتقليل الهيمنة الاقتصادية للدول الغربية، مما يساهم في تحقيق نظام اقتصادي عالمي أكثر توازناً.
- **الدبلوماسية متعددة الأطراف** :من خلال تعزيز التعاون مع الدول النامية ودعم المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية(WTO) ، تسعى الصين إلى تعزيز نظام عالمي متعدد الأطراف يقلل من الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة.

5- مجموعة الخمس الصاعدة BRICS

تعتبر بريكس (BRICS) مختصر الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية المكونة لأسماء الدول المشاركة في هذا التجمع الاقتصادي وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وكان هذا التجمع يدعى سابقاً "بريك" قبل انضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، ليضاف إلى المسمى الحرف S الخاص باسمها ويصبح اسم المجموعة بريكس، ومن المقترح تعديل الاسم ليصبح "بريكس بلس" (BRICS Plus) بعد إعلان الرئيس الجنوب الأفريقي في 24 أغسطس 2023 خلال قمة البريكس المنعقدة في بلده عن قبول إنضمام خمس دول جديدة للبريكس وهي السعودية، الإمارات، مصر، إثيوبيا، إيران، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2024 [36].

تضم دول البريكس قوى عالمية كبرى، مثل الصين وروسيا، ودولا تعد من الكبرى في قاراتها مثل جنوب أفريقيا والبرازيل. وسيبلغ عدد سكان المجموعة بعد توسعتها نحو 3.5 مليار نسمة، أي حوالي 45 بالمئة من سكان العالم. وتبلغ قيمة اقتصادياتها مجتمعة أكثر من 28.5 تريليون دولار، أي حوالي 28 بالمئة من الاقتصاد العالمي. وستنتج دول البريكس أيضا نحو 44 بالمئة من النفط الخام في العالم. وتتهم مجموعة البريكس الدول الغربية بالهيمنة على الهيئات المهمة عالميا التي تقوم على إقراض الأموال للدول، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتدعو إلى "صوت وتمثيل أكبر" للاقتصادات الناشئة، وفي عام 2014 أنشأت دول البريكس بنك التنمية الجديد لإقراض الأموال للدول والحكومات من أجل التنمية. وبحلول نهاية عام 2022، بلغ إجمالي القروض التي قدمها هذا البنك حوالي 32 مليار دولار للدول الناشئة لإنشاء مشاريع جديدة للطرق والجسور والسكك الحديدية وإمدادات المياه[37].

تستهدف الصين و بقية دول البريكس انتقال ثقل الاقتصاد العالمي من الدول السبع (الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، واليابان) نحو دول العالم النامي (الصين، روسا، البرازيل والهند) ليتأكد

[36] خالد موسى المصري، ومناف محمد علوش ، مرجع سبق ذكره، ص 454- 455.

[37] **البريكس: ما هي المجموعة وما هي الدول التي ستنضم إليها؟ BBC News - عربي**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/10/2.

هذا الطرح بعد الأرمة العالمية حيث تمكنت هذه الدول من تنمية اقتصادها ومواجهة الركود الذي كانت تواجهه خاصة و أنها تملك مقومات القوة الاقتصادية، البشرية والجغرافية[38].

يعكس هذا التجمع الدولي الوجه الاقتصادي للمشروع الاورواسيوي الاستراتيجي العالمي للدول الصاعدة فهو آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد ذو مواقف مشتركة للدول الأعضاء حيال القضايا الدولية داعمة بذلك دخول العالم لنظام متعدد الأقطاب انطلاقا من انتاج سياسة التكامل لاقتصادي خلافا لسياسة التجمع التي تنتجها الولايات المتحدة[39].

6- منظمة شنغهاي للتعاون

تأسست مجموعة شانغهاي الخماسية في ابريل عام 2001 من خلال توقيع رؤساء الدول الصين وكازخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان على معاهدة تعميق الثقة العسكرية في المناطق الحدودية وكان ذلك في شانغهاي ، وقعت الدول نفسها على معاهدة الحد من القوات العسكرية في المناطق الحدودية في اجتماع عقد في موسكو[40].

عُقدت مؤتمرات القمم السنوية لمجموعة شانغهاي الخماسية في كل من ألماتي في عام 1998 وبيشكك في عام 1999 ودوشانبي في عام 2000 في قمة دوشانبي، اتفق الأعضاء على معارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، ودعم جهود بعضهم البعض في حماية الاستقلال الوطني للدول الخمس والسيادة والسلامة الإقليمية والاستقرار الاجتماعي[41].

[38] سميرة ناصري،**"مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب و هدف تعديل الاقتصاد العالمي"**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة خلشة – الجزائر، المجلد 11، العدد الثاني، يوليو 2022، ص223.

[39] عبدالكريم، **"دول البريكس شراكة من أجل التنمية و التعاون و النكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد"**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 30، 2014، ص14-15.

[40] Al-Qahtani ،Mutlaq (2006). **"The Shanghai Cooperation Organization and the Law of International Organizations"** (PDF). Chinese Journal of International Law. Oxford University Press.Viewed 1/7/2024.

[41] Gill. **"Shanghai Five: An Attempt to Counter U.S. Influence in Asia?**". Brookings.Viewed 12/7/2024.

تم تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) لحل النزاعات الحدودية في منطقة آسيا الوسطى، و هي منطقة هامة يمر بها مشروع الحزام و الطريق و التي لابد للصين أن تقوم بتأمينها، و هي تضم دول كازاخستان، طاجيكستان، قرغيزستان، و اوزبكستان، و تهدف الصين لتعزيز مستوي الثقة العسكرية على المناطق الحدودية. وبعد أكثر من عشر سنوات من التطور، شكلت هذه المنظمة تدريجيا نظاما متنوعا ومتكاملا للتعاون الأمني جوهره الأساسي مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى القضاء على تهريب المخدرات والأسلحة، ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولقد توسع التعاون في هذه المنظمة خلال السنوات الأخيرة ليشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والإنسانية والثقافية وغيرها من مجالات التعاون الأمني غير التقليدية، وخاصة المجال الاقتصادي، كما أنها عززت من القوة التنافسية الشاملة للمنطقة من خلال دفع التعاون الإقليمي في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت روسيا ودول آسيا الوسطى "معاهدة الأمن الجماعي" في عام 1992، التي تعتبر آلية للتعاون الأمني في شكل تحالفات عسكرية في منطقة آسيا الوسطى. ولكن مع امتداد التأثير الأمريكي إلى منطقة آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين، تحولت هذه الآلية إلى وسيلة للتعاون الأمني توجهها المصالح بصفة أساسية[42].

إن عضوية الصين في التكتلات الاقتصادية والسياسية تمنحها دورا تصاعديا لقيادة النظام العالمي فبالرغم من تعددية الأقطاب داخل التكتلات، فإن النظام الدولى أصبح عاجزاً أمام الأزمات الدولية سواء المالية، أو الصحية، أو الصراعات الدولية في أن يطور أنماط تحالفات دولية مستقرة قادرة على النهوض بمهام القائد الدولي الفاعل من منطلق التعددية القطبية. فالتحولات في المشهد الدولي تزيد دائما من حدة التنافس بين القوى الدولية.

رابعاً : مبادرة الحزام و الطريق

تمثل مبادرة الحزام والطريق إحياء لفكرة طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين بالعالم الخارجي قبل حوالي 2000 عام ، اذ يشير طريق الحرير إلى مجموعة من الطرق البرية المترابطة التي كانت تربط منطقة شرق آسيا بالبحر المتوسط مروراً بمنطقة وسط آسيا، و يعد العالم الجغرافي الالماني "فرديناند فرايهر" أول من استخدم تسمية طريق الحرير عام 1877، وقد استخدم هذه التسمية لوصف الطريق الذي كانت تمر من خلاله الحرير الصيني خلال فترة حكم امبراطورية الهان، خلال الفترة من عام 206 قبل الميلاد إلى عام 220 ميلادية[43].

[42] جانغ يون لينغ، **"الحزام و الطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21"**، ترجمة آيه حسنين فهمي حسين، دار صفصافة للنشر، مصر، 2017، ص437.

[43] أ.دلين ماي تسون، **دراسات في طريق الحرير**، ترجمة: سلوى طارق علي، منشورات ضضفاف، بيروت، 2018، ص18.

ويقصد بطريق الحرير خط المواصلات البرية القديمة الممتد من الصين وعبر مناطق شمال وغرب الصين و آسيا الى المناطق القريبة من أفريقيا وأوروبا، ومن خلال هذا الطريق كانت تتم التبادلات الواسعة النطاق من حيث السياسة والاقتصاد والثقافة بين مختلف المناطق والقوميات[44].

ينقسم طريق الحرير بصورة عامة الى طريق الحرير البرى وطريق الحرير البحرى ، وينقسم الطريق البري الى قسمين شمالي وجنوبي[45]:

1- **الطريق الجنوبي:** يتجه باتجاه الغرب ، من العاصمة الصينية القديمة "تشانغان"، ويمر من تركستان و خراسان عبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والاناضول وسوريا وعبر تنمر وانطاكيا إلى البحر الأبيض المتوسط او عبر دمشق وبلاد الشام ومصر وشمال افريقيا.
2- **الطريق الشمالي:** يمر من منطقة بلغار – كيبشتاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم، وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً إلى البندقية.

ويمكن تقسيم طريق الحرير البحري إلى ثلاثة مراحل[46]:

1- **المرحلة الأولى:** من مدينة شنغهاي الصينية مروراً بفيتنام حتى مضيق ملقا بين ماليزيا واندونيسيا حيث توجد حاليا سنغافورة.
2- **المرحلة الثانية:** من سنغافورة الى سيلان (سيرلانكا حالياً).
3- **المرحلة الثالثة:** من سيلان الى بومباي (الهند) ثم اما الى مسقط في عمان أو الى عدن في اليمن.

شهد طريق الحرير البحري القديم تغييرات كبيرة، اذ تطور من طريق تجاري إقليمي الى درب عالمي يربط الشرق بالغرب، وأدى طريق الحرير دوراً ايجابياً في التعاون الاقتصادي والتجاري والتبادلات الثقافية والاستقرار الوطني، الا ان هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى توقف هذا الطريق ولعل أهمها الاكتشافات البحرية الكبرى، خاصة بعد استكشاف العرب للنقل البحري، اذ سرعت هذه الخطوة في اندثار طريق الحرير، وانحدار الامبراطوريات واكتشاف تصنيع الحرير في أوروبا، إضافة إلى كثرة الصراعات والحروب العرقية والدينية والسياسية التي كانت

[44] محمود إدريس الصيني، **معرفة حقيقة الحزام و الطريق، مركز البحوث و الدراسات الأفريقية**، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، 2017، ص10.

[45] نسمة أشرف، **مصر و طريق الحرير الحرير الجديد**، تقرير جمعية رجال الأعمال المصريين، القاهرة، يوليو 2015، ص2.

[46] مايكل دبلون، **مختصر تاريخ الصين**، ترجمة: نانسي محمد، دار العربي للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2018، ص146.

أهدافها اقتصادية بحتة، فضلاً عن اغلاق بعض من أجزاء الطريق من قبل الاتراك وافتتاح قناة السويس في مصر عام 1869 [47].

طبيعة مبادرة الحزام و الطريق

يتشكل مع اعلان الصين عن مبادرة الحزام والطريق عالم جديد مبني على القطبية المتعددة، إذ أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" اطلاق استراتيجية بناء الحزام الاقتصادي الطريق الحرير المعروفة اختصاراً بـ "الحزام"، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، المعروف اختصاراً بـ "الطريق" خلال زيارته الى جامعة "تزار باييف" في كازاخستان عام 2013 تحت شعار حزام واحد طريق واحد، وفي عام 2017 استخدمت بكين لأول مرة مصطلحاً جديداً للإشارة للمبادرة وهو "مبادرة الحزام والطريق"، لتثبت بذلك الصين أنها شريك عالمي في التنمية والنهضة المشتركة، ولاعب أساسي في دفع عملية التنمية الصناعية ورفع الطاقات الإنتاجية، فضلاً عن التواصل الثقافي والحضاري وتبادل الخبرات بين الشعوب التي يكرسها المشروع، وتراهن الصين وشركاؤها على أن خطة التنمية العالمية ستكون تجربة إنسانية غير مسبوقة وبرنامجا فعلياً لتحقيق السلام العالمي[48].

وتمثل مبادرة الحزام والطريق التي اقترحتها الصين استراتيجية انفتاح على جميع الأصعدة، وكذلك عبارة عن اقتراح للتعاون الدولي والصالح العام وفق مبدأ مشاورات واسعة ومساهمات مشتركة وفوائد مشتركة، وتهدف إلى انشاء مجتمع من المصالح المشتركة والمسؤوليات المشتركة والمصير المشترك مع السكان الـ (44) مليار، أي ما يقارب (63%) من سكان العالم في (70) بلداً في أوروبا واسيا وافريقيا، إذ تتحول الصين من خلال هذه المبادرة من مشاركة في العولمة إلى صانعة لها ولكن على الطريقة الصينية عبر صياغة المصالح و المسئوليات و المصير المشترك للشئون العالمية ، مما يحسن النفوذ الدولي و العالمي للصين وقوتها الناعمة بشكل كبير[49].

تعد مبادرة الحزام والطريق شبكة نقل اوراسية، ونظام ثلاثي الابعاد ومترابط ببعضه البعض، إذ سيمر الطريق عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا، ليصل المجال الاقتصادي الشرق آسيوي من جهة و بالاقتصادات الأوروبية من الجهة المقابلة، وتتمثل مبادرة الحزام والطريق بسلسلة مشاريع بنية تحتية برية وبحرية تشمل سكك حديد وطرقات عامة، وطيران، وملاحة، وخطوط أنابيب نفط وغاز، وخطوط بث وشبكات اتصالات، وتشدد المبادرة على التعاون الدولي بناء على الأولويات الخمس التالية: (تنسيق السياسات، ربط المرافق، تسهيل التجارة، التكامل المالي، التبادل

[47] (طريق الحرير القديم).. ممر تاريخي ممتد عبر العالم جمع بين التجارة والثقافة والسياسة - اقتصاد - (kuna.net.kw) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/4/10.

[48] مايكل دبلون، **"مختصر تاريخ الصين"**، ترجمة: نانسي محمد، دار العربي للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2018، ص146.

[49] نجله سماعين، **"من طريق الحرير الجديد إلى الجسر البري العالمي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 411، بيروت 2016، ص169.

الثقافي بين الشعوب)، و كان من المتوقع أن تنتهي المرحلة الأولى من هذا المشروع في العام 2021 إلا أن ذلك لم يحدث بعد، و حالياً يتوقع الخبراء أن ينتهي المشروع بأكمله عام 2049 مبدئيا[50].

يستحوذ الجسر البري الأوراسي الجديد على ما قيمته (500) مليار دولار ويمر عبر الممر الاقتصادي للصين و الهند الصينية ما يقارب (200) مليار دولار ، ويأخذ الممر الاقتصادي للصين آسيا الوسطى غرب آسيا نحو (100) مليار دولار، أما الممر الاقتصادي الصين منغوليا روسيا فيكتفي بـ (70) مليار دولار، ويستحوذ الممر الاقتصادي لبنغلاديش الصين – الهند ميانمار على (70) مليار دولار، وكذلك توضح الخريطة أعلاه حجم الاستثمارات في القطاعات الطاقوية لطريق الحرير والمجمعات الصناعية والطرق والموانئ والمعدات وسكك الحديد والتي بلغ حجم الاستثمار فيها نحو (5) تريليون دولار . وبجانب الطرق البرية التي تمتد ضمن قارة اوراسيا، هنالك شبكة من خطوط السكك الحديدية، والتي تسعى الصين من خلال انشائها الى استثمار ما توصلت اليه من تكنولوجيا متطورة متمثلة بالقطارات فائقة السرعة[51].

اما طريق الحرير البحرى للقرن الحادي والعشرين ، فقد اعلن عنه الرئيس الصيني اول مرة في البرلمان الاندونيسي في أكتوبر (2014)، في اطار حديثه عن ضرورة تعزيز التعاون البحري بين الصين ودول الأسيان، ويتخذ من المدن الساحلية للصين مثل "تشوانتشو" نقطة انطلاق له، ويربط الدرب المحيطين الهادي والهندي، ويغطي بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وخليج البنغال وبحر العرب وخليج عدن والخليج الفارسي ويشمل دول أسيان وجنوب اسيا وغرب آسيا وشمال افريقيا، ويعتمد طريق الحرير البحري كطريق تجاري لدول الآسيان، ويمر عبر مسارين[52]:

الأول: من الموانئ الساحلية للصين الى المحيط الهندي عبر بحر الصين الجنوبي.

الثاني : من الموانئ الساحلية للصين الى جنوب المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي.

وبذلك يتم ربط سلاسل الأسواق بين الكيانات الاقتصادية لدول الآسيان وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا، وتعد سريلانكا، التي تمثل أهمية جيوبولتيكية لكل من الهند والصين لؤلؤة قلادة طريق الحرير البحري الذي يربط الشرق بالغرب.

[50] مجموعة مؤلفين، نورة بنت عبدالرحمن اليوسف، **"العلاقات العربية الصينية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2017، ص166.

[51] علي صلاح، **"مشروع الحزام و الطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي**، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، مجلة المستقبل، العدد 26، أبوظبي، 2018، ص5.

[52] نسمة أشرف، **"مصر و طريق الحرير الجديد"** تقرير جمعية رجال الأعمال المصريين، يوليو، 2015، ص3.

Source: Wei Jianguo and Nicholas Rosellini, The Belt Source: Wei Jianguo and Nicholas Rosellini, The Belt and Roadand Roa

ثالثاً: الهدف من مبادرة الحزام و الطريق

تهدف المبادرة الصينية إلى التأثير على بنية النسق الدولي، وبالتأكيد على خلق طابع متعدد الأقطاب ، إذ يُحسب للأزمة المالية العالمية فى عام 2008 أنها كانت أحد التطورات التي ساهمت في التأكيد على هذا الطابع؛ لأنها أضعفت مكانة الولايات المتحدة باعتبارها مركز النظام الاقتصادي العالمي، وإضافة إلى ذلك، و قد أكد الرئيس الصيني أمام منتدى دافوس الاقتصادي عام 2017 على أن العولمة الاقتصادية ليست هي السبب وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم، وإذا صح ذلك، فإن هذا لا يعني أن نقضي على هذا النظام، والدليل على إصرار الصين على الدفاع عن العولمة ما أكده الرئيس الصيني بالترام بلاده بأبرز المبادرات الاقتصادية والتجارية التي طرحتها، والتي تتمثل في "الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية"، و "مبادرة الحزام والطريق"، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها بديلا للمؤسسات المالية العالمية القائمة، والذي سيسهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبرى تتمتع بنفوذ في أغلب مناطق العالم[53].

تقوم مبادرة الحزام والطريق على "**الدبلوماسية المحيطية**"[54]، إذ تتمحور هذه الدبلوماسية حول افتراض أن الصين تقع في المركز، بينما الدول الأخرى المجاورة على الهامش[55]، ولكنها تتجاوز ذلك لتشمل معظم أنحاء العالم، كما أن قيم المبادرة تشبه إلى حد كبير قيم الدبلوماسية المحيطية التي تشمل: الانفتاح والشمول وربح للجميع من أجل تعاون اقتصادي متوازن، وتعكس أهدافها بالمثل أهداف الدبلوماسية المحيطية بما تشمله من: تنسيق السياسات، وتوصيل المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي[56]، واضافة إلى ذلك، يرى البعض مبادرة الحزام والطريق باعتبارها استراتيجية تسعى في المقام الأول إلى إعادة بناء النظام الإقليمي بوضع الصين كزعيم لنظام آسيوي مركزي ثم بناء نظام عالمي جديد تقوده الصين[57]، بأفكار وقواعد جديدة للحوكمة. وتجمع المبادرة بين الأفكار الجديدة، مثل "الحلم الصيني" و "حلم آسيا" والسياسات الجديدة مثل "الدبلوماسية الشاملة والأمن" لبناء ما

[53] علي صلاح، **شادي عبدالوهاب منصور، مشروع الحزام و الطريق**، كيف تربط الصين اقتصادها بالعامل الخارجي؟،ملحق اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، العدد 26، 2018، ص11

[54] William A Callahan, China's **''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order**, Asian Journal of Comparative Politics, 2016, Vol. 1(3), P. 237.

[55] Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissmann, **Will Trump make China great again?** The belt and road initiative and international order, International Affairs, 94: 2, 2018, P. 236.

[56] William A Callahan, China's ''Asia Dream'': **The Belt Road Initiative and the new regional order**, Op.cit., P.237.

[57] Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissmann, Op.cit., P. 235.

يسميه شي "مجتمع المصير المشترك"، بتوسيع التعاون الآسيوي عبر المنفعة المتبادلة التي روجت لها بكين منذ فترة طويلة ليشمل المعتقدات المشتركة و مبادئ متكررة بشكل شائع مثل الاحترام المتبادل والثقه والمعاملة بالمثل والمساواة والتعاون المربح للجميع[58].

ومنذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق الصينية "حزام وأحد طريق واحد" فى عام 2013، ركز معظم صانعي الرأي العالمي على العلاقة بين قيود التنمية الداخلية في الصين وبحثها عن حلول مكانية خارجية، ويرسم بعض صانعي الرأي والباحثين تشابها تاريخيا بين خصائص المبادرة الصينية حاليا وخطة مارشال الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي أطلقتها الولايات المتحدة كأول برنامج أو مبادرة للمساعدات الدولية الإنمائية الشاملة بعد أن برزت كقوة عظمى عالمية، على اعتبار أنها خطة مارشال الصينية للقرن الحادي والعشرين[59]. إضافة إلى ذلك، رفضت وسائل الإعلام الحكومية الصينية هذا التشبيه، واستند الرفض الصيني بالأساس إلى أن خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية كانت جزء من المحاولات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي قادتها الولايات المتحدة لاحتواء توسع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وهو ما ليس له أي صدى مع مبادرة الحزام والطريق، بل على عكس، إن مشروع الحزام والطريق ليس له أغراض سياسية، فهو لا يهدف لتشكيل أي نوع من التحالفات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية من أجل مواجهة أي دولة أخرى[60] ، ولكن و وفقا للتحليلات، تتشابه مبادرة حزام الحزام والطريق الصينية، بطريقه أو بأخرى، في عدد من الأوجه مع خطة مارشال، مدفوعة بخط التفكير الجيوسياسي والجيواقتصادي والأمني المشابه للذي تم إطلاق في خطة مارشال، وذلك على النحو التالي ذكره:

- هدفت خطة مارشال إلى تعزيز صادرات الولايات المتحدة من أجل التعامل مع الطاقة المفرطة من خلال الاستثمارات في أوروبا الغربية والصادرات إليها، في حين أن أحد مبررات مبادرة الحزام والطريق هو التعامل مع مشاكل الطاقة الزائدة الداخلية المماثلة واستيعاب الطاقة الزائدة.
- كان الهدف الواضح لخطة مارشال هو تصدير العملات من أجل السماح للدولار الأمريكي بأن يصبح أداة لتحقيق الاستقرار العالمي/الإقليمي واستخدامه في الإعانات، في حين أن مبادرة الحزام والطريق هي قناة مثالية للصين للسعي إلى زيادة استخدام عملتها كعملة دولية.

[58]Ibid, P. 231.

[59] Ibid, P. 2.

[60] Li Xing, China's Pursuit of the **"One Belt One Road" Initiative: A New World Order with Chinese Characteristics**? In: Li Xing (editor), Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative, Springer International Publishing, 2018. P.12.

- هدفت خطة مارشال إلى مواجهة الاتحاد السوفيتي باعتباره منافسا أمنيا محتملا من خلال مساعدة أوروبا الغربية على أن تصبح قوة فعالة لتحقيق التوازن في الاتحاد السوفياتي، في حين أن مبادرة الحزام والطريق وسيلة فعالة للصين للتغلب على الولايات المتحدة من خلال توسيع التجارة الإقليميه/العالمية المرتبطة بالشبكات والعلاقات الاستثمارية لتأمين صادراتها السلعية واستيراد الطاقة.
- صممت خطة مارشال لتعزيز الانقسام الاستراتيجي بين ألمانيا الغربية والشرقية، في حين تشير مبادرة الحزام والطريق إلى استجابة بكين لسياسة إعادة التوازن إلى آسيا الأمريكية في ظل حكم الرئيس باراك أوباما، مثل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ الاقتصادية التي أطلقتها الولايات المتحدة، وتقدم مبادرة الحزام والطريق بديلا ومشروعا جذابا للتنافس مع التحالفات الاقتصانية والأمنية الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة في منطقة أوراسيا ومنطقة أسيا والمحيط الهادئ[61].

و بالرغم من أن الأهداف المعلنة لمبادرة الحزام والطريق تبدو إنسانية وتعاونية، الا انها لا تخلو من المنافسة في ظل عالم يتجه نحو التعددية القطبية، حيث تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى تغيير تراتبية القوى في النظام العالمي وتعديل موازين القوى، إلا أنها تعلن عن أهداف تعاونية وذات فائدة مشتركة وتعود بالنفع على جميع الدول المشاركة ضمن المبادرة، ولعل أهم الأهداف المعلنة لمبادرة الحزام والطريق تتمثل بالاتي[62] :

1- تحقيق التوازن التنموي بين شرق البلاد والوسط والغرب، وزيادة التنمية الاقتصادية لبكين على طول الممرات من خلال حركة السلع والخدمات، إذ أن الفجوة التنموية بين المناطق الشرقية والساحلية لا زالت كبيرة، مما قد يسبب لها مشاكل داخلية تؤثر على تطلعاتها الخارجية[63].

2- تهدف مبادرة الحزام والطريق الى تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب، والاستفادة المتبادلة بين الحضارات، إذ يعد "الفحوى الثقافي" هو جوهر خصائص "مبادرة الحزام والطريق". وتهدف الى تعزيز التبادل مع الدول الواقعة على طول خط مبادرة الحزام والطريق، وبناء وضع انساني وثقافي يخدم التنمية السلمية في الصين، ويخدم التعلم والتفاهم والاحترام المتبادل بين الدول الواقعة على طول خط المبادرة[64].

---

[61] Simon Shen**, How China's 'Belt and Road' Compares to the Marshall Plan?,** The Diplomat, 6 February 2016, Available at http://thediplomat.com/2016/02/how chinas-belt-and-road-compares-to-the-marshall-plan /, Viewed 24/9/2024.

[62] Theresa Fallon, **The New Siik Road: Xi Jinping Grand Strategy for Eurasia American Foreign Interests**, Vol.37, N3, 2015, P140.

[63] واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص50.

[64] تشاو لي، **"مبادرة الحزام الطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي**، ترجمة: محمد بيج-شيه يانغ، منشورات ضفاف، ط1، بيروت، 2018، ص27.

3- بناء وتطوير البنية التحتية للنقل على طول الطرق التجارية الرئيسة بين الصين والدول الأخرى، بما في ذلك الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة.

4- تحسين الوصول إلى الأسواق، وإزالة الحواجز التجارية، وتبسيط عمليات الاستثمار الأجنبي، وبناء المزيد من المناطق التجارية الحرة في المنطقة[65].

فى ضوء ما سبق، يتضح لنا أن الصين اعتمدت على عدة آليات لتحقيق مصالحها في أن تكون قوى عظمى و في نفس الوقت خلق عالم متعدد الأقطاب يتم السماح فيه لمختلف الدول بالمشاركة لصنع القرارات الدولية، تسعى الصين، وهى الدولة التي تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلم مربع من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها ، لأن يكون لها عمق وامتداد حيويان يحميان حدودها ويحاكيان طموحها ويحميانها استراتيجيا.

ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الصينية، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي.

تسعى الصين، بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي والاقتصادي، إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور وبلورة معالم الدور عالمياً في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية، وعلى المصالح، وفتح الأسواق بعد أن كان للأيديولوجيا، في معظم مراحل القرن الماضي دور مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول، وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي.

حكمت الصين العلاقات الخارجية، والمصلحة، والوعى الجيوسياسي الجديد، والدبلوماسية العالية، حيث اتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البعد البراجماتي على البعد الأيديولوجي، كسياسة تتبعها مع دول الجوار الإقليمي، وتتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط فى التكتلات الإقليمية والدولية.

[65] Peter Cai, **China's ambitious new Marshall Plan for Asia,The Australian Busineness Review**, 31/March, 2015,Avaliable on: https://www.theaustralian.com.au/business/business-spectator/chinas-ambitious-new-marshall-plan-for-asia-/news-story/923659a8c0d78237ef3dc6f9cb54869a.